

كلمة صاحبة السمو
الشيخة موزة بنت ناصر المسند
حول " العمل الخيري : جسر بين
الشعوب "
في الجامعة الأمريكية بالقاهرة
مصر
6 مارس 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس / ديفيد أرنولد
السادة الأساتذة الأجلاء ،
أعزائي الطلبة ،
حضرات السادة والسيدات ،

عندما عرض علي مشروع هذا اللقاء الذي يسعدني كثيرا أن أتواجد معكم الآن في نطاقه،
كنت وفريق عملي منهمكين في وضع الملامح الأخيرة لبرنامج الجولة الثانية لاجتماعات
المجموعة رفيعة المستوى حول تحالف الحضارات.

لقد اقتنعت حينئذ، ودون تردد بجدوى وايجابية تلبية الدعوة، إيماننا منى بأن ثقافة الحوار التي
ينادي بها الجميع اليوم، لا معنى لها إذا ظلت حبيسة المنتديات واللقاءات، وأن تجسيد تلك
الثقافة والانتقال بها من مستوى الشعار إلى الممارسة، يقتضي تحويلها إلى عمل يومي يجعل
منها جزء من متطلباتنا الحياتية ورابطا مشتركا بين كافة أطراف المجتمع المحلي والدولي
على حد سواء.

وكما ستفقون معي، فإن الحوار ليس مطلوبا لذاته، انه وسيلة نبني بها الثقة، ونمد به
جسور التفاهم والاحترام المتبادل فنقرب بذلك بين الأفكار والمواقف.

هنا يأتي دور المؤسسات الجامعية وغيرها للمساهمة في ترسيخ تلك الثقافة وإعطائها الزخم
الضروري الذي يجعل منها موقفا يتجاوز الظرفية ويسعى إلى الاستمرارية والدوام.

أعتقد أن هذا هو الدور الذي تقومون به هنا، وهو دور يرقى بوظيفة تلك المؤسسات الجامعية بحيث لا يتوقف ذلك عند المستويين التعليمي والبحثي، مع مالهما من أهمية وضرورة، بل تلعب وظيفة تنمية المجتمع دورا لا يقل أهمية عنهما.

فانفتاح تلك المؤسسات الجامعية على محيطها الاجتماعي المحلي والكوني، وهو ما تعبرون عنه بالالتزام المدني، هو بالضبط ما تباشره مؤسسة قطر ضمن التزاماتها بقضايا المجتمع. ولا شك أن هذا الاختيار يجعل من مثل هذه المؤسسات قطبا للتنمية لأن في مقدمة أهدافها تأهيل الإنسان وإعداده ليكون مفيدا في الحياة.

ولعل البرامج التي قمتم بتنفيذها هنا سواء في إسعاف مرضى السرطان أو غوث الفلسطينيين في الانتفاضة وكذلك المشاركة في العملية الانتخابية وغيرها خير دليل على ذلك.

انه نوع من التربية الوطنية التي لا تتوقف أهدافها عند المستويات الأولى والمتوسطة والثانوية من مراحل التعليم بل تمتد لتشمل أيضا المرحلة الجامعية التي تعنى بإعداد قادة المستقبل الذين عليهم أن يرتبطوا أكثر فأكثر بقضايا مجتمعاتهم باعتبارها جزء من قضايا الإنسانية، وبذلك سيساهمون في فك العزلة بين الجامعة والمتطلبات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حضرات السيدات والسادة ،،،،،،،،

على هذا الأساس اخترت التحدث إليكم اليوم في موضوع العمل الخيري بصفته جسرا للربط بين بني البشر داخل الأوطان أو بين الشعوب مهما اختلفت أصولها الحضارية والعرقية والثقافية، ولكونه أيضا من مقومات المجتمع المدني، إضافة إلى اعتباره شرطا جوهريا في تعزيز ثقافة التطوع التي أعتبرها في مقدمة المواصفات التي تشكل شخصية الفرد وتصاحبه طيلة حياته.

لقد اخترت التحدث في هذا الموضوع أيضا، لأنه غالبا ما ينظر إلى العمل الخيري كعمل إنساني تحكمه ظرفية معينة وليس كعمل مؤسسي له قواعده وأصوله التي تجعل منه رافدا من روافد التنمية البشرية في دالاتها العامة.

فالعمل الخيري يمثل إذن قاسما مشتركا يمكن البناء عليه لصياغة مفهوم متطور للعلاقات التي تحكم البشر.

إذن كيف يمكننا أن نقارب العمل الخيري ؟.

كما هو معلوم العمل الخيري إما أن يكون نتيجة استغاثة أو طلب، وقد يكون ناتجا عن مبادرة. بالنسبة لي أن البعد الثاني لذلك العمل هو الأهم لكونه يتجاوز تلبية الحاجة ظرفيا إلى مستوى العلاج المستديم، أي أنه ينتقل من رد فعل إلى مبادرة وإلى ثقافة راسخة في ضمير المجتمع المدني.

معنى هذا أننا نتحدث عن رؤية للعمل الخيري وهذه الرؤية أعتقد أنها ستفرض إعادة النظر في مفهوم ذلك العمل لتطویر كفاءته وفاعليته، وذلك بوضعه في سياق معاصر مؤسسي

يوضح مفهوم اللاربحية التي تحدد دور كثير من المبادرات ضمن نطاق العمل الخيري في بعده المفاهيمي كما هو رائج في الغرب.

وصعوبة مثل هذا التحديد المفاهيمي لا يتعلق بمسألة المصطلح كما أعتقد، بقدر ما يرتبط بعلاقة المؤسسات اللاربحية بالمجتمع المدني ودورها. فمتى تحققت لتلك المؤسسات هويتها واعترف بدورها الايجابي والبناء كشريك استراتيجي في عملية التنمية ، إلا وأصبحت المبادرات اللاربحية ضمن العمل الخيري مستساغة ومفهومة وذات دلالة.

ولا شك أن أمام تعقد الاحتياجات، لم يعد العمل الخيري كردة فعل كافيا، وطبعا أنا لا أتحدث هنا عن القيمة التي تترتب عن ذلك العمل بصفة مباشرة، بقدر ما أوضح مفهوم العمل الخيري باعتباره مبادرة مهيكلة ومستدامة تتدخل لفائدة كل مجتمع أو مجموعة بشرية توجد في وضعية الحاجة.

ودلالة هذا البعد الاستراتيجي تكمن من وجهة نظري في انتقال العمل الخيري من مستوى الدعم المادي إلى مستوى أعمق يتعلق بالاستثمار في الجهد والكفاءة والقدرة.

وأود هنا أن أشير إلى أهمية تحديد معنى الحاجة عندما نريد أن نخطط لأية مبادرة للعمل الخيري ، ذلك أنه في الغالب حينما يحدث تدخل في هذا المجال، فهو يوجه صوب الاحتياجات الأساسية التي لا يمكنها أن تحقق قيمة مضافة للجهد المبذول.

جانب آخر لا يقل قيمة في هذا السياق ونحن نحدد أطر مفهوم العمل الخيري، أقصد هنا البعد الشمولي لهذا العمل. فالعمل الخيري لا يعترف بالحدود ولا يقيم وزنا للاختلافات الحضارية بكافة مقوماتها السياسية والثقافية واللغوية وغيرها.

فنحن حينما نبادر للتدخل لإغاثة من هو في وضعية الحاجة لا يهمنا ويجب أن لا نقيم وزنا لجنس أو دين أو لغة المتضرر. فالعمل الخيري إذن يؤدي إلى إيجاد ارض خصبة للحوار والتفاهم.

ولأن تدخلنا لا يتعلق فقط بالكوارث الطبيعية، وإنما يهدف إلي رفع المعاناة عن البشر بصفة عامة ومد جسور التفاهم معهم، فعلى سبيل المثال فإن تقديم الدعم والمساعدة للفلسطينيين في وضعية الاحتلال يجب أن لا يختلف أبدا عن موقفنا ونحن نتدخل للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية.

لذلك فمنع المساعدات عن الفلسطينيين مهما كانت مبرراته لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يرقى إلي قيمة وأهمية الحفاظ على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية التي يحققها العمل الخيري لفائدة البشر ناهيك عن كون أي موقف مغاير هو أصلا يتناقض تماما مع قيم العدالة والحق والمساواة وهي قيم تشترك فيها كل الرسائل السماوية وأيضا القواعد والأعراف الدولية.

ومن هنا يصبح العمل الخيري ضرورة، لان عدم القيام به، ونحن في كوكب قد تقلصت مسافته، سيؤدي حتما إلى استشراف المشاكل وتعميق اليأس وزيادة الاختناق بدلا من أن يكون مجالا لابداء حسن النوايا وفضاء رحبا لحوار التفاهم .

فهو بذلك يساعد على تجاوز المشاكل والتخفيف من حدتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

سوف لن أسترسل في تحديد أطر هذا المفهوم، فالموضوع شاسع وربما يحتاج إلى وقت أطول مما هو متاح، ولذلك سأذكر فقط بكيفية استيعاب الحضارة الإسلامية لمفهوم العمل الخيري في دلالاته الواسعة.

فهذا المفهوم يندرج ضمن رؤية الإسلام للإنسان وللعلاقات داخل المجتمع. ولأن الأصل في وجود الإنسان من وجهة نظر الإسلام هو تعمير الأرض، فقد اقتضى ذلك وضع القواعد التي من شأنها الحفاظ على التوازن الاجتماعي بين الأفراد والفئات الاجتماعية وهذا ما سعت الزكاة إلى تحقيقه.

فمبدأ التكافل الاجتماعي عنصر استراتيجي في تحقيق الاستقرار وضمان التطور الذي به تتحقق شروط الحضارة.

وحتى تضمن الاستمرارية لهذا الاختيار، انخرط المجتمع في تحمل جزء من الأعباء وذلك بتوفير موارد تؤمن انجاز المشاريع والحفاظ على استمراريتها. وهذا بالذات ما أعطى للوقف قيمة مضافة لإسناد جهود المجتمع في هذا المجال.

فمؤسسة الوقف في الإسلام تهدف من بين ما تهدف إليه إلى تحقيق المصلحة في مفهومها الشرعي، ونشر الفضيلة والمودة بين أعضاء المجتمع بتجنيبهم ما يترتب عن تكديس الثروات لدى فئة، وحرمان أخرى منها من سلبيات.

وبالإضافة إلى هذا البعد الأخلاقي، فقد كان من غايات تلك المؤسسة إعانة المحتاجين، ونشر العلوم والمعرفة ببناء الجامعات والمدارس وتمويل الكراسي العلمية وتخصيص المنح لطلبة العلم وغير ذلك من المشاريع التي تدخل ضمن تنمية المجتمع بالمعنى المعاصر.

ولذلك فهذه الجذور الاجتماعية ذات البعد التنظيمي قد سهلت بروز دور العمل الخيري الإسلامي في وقتنا الراهن ضمن جمعيات الإغاثة في العالم.

حضرات السيدات والسادة ،،،،،،،،

لقد حاولت أن أوضح بان العمل الخيري لا يختص بمجتمع دون آخر، كما أن ذلك العمل يقتضى حتى يحقق أغراضه إن يوضع ضمن سياق مؤسسي.

ولذلك كانت مؤسسة الوقف سواء في العالمين العربي والإسلامي أو في المجتمعات الغربية على سبيل المثال، قد استوعبت العمل الخيري ووظفته بطريقة أو بأخرى فيما يحقق أهدافه محليا ودوليا. معنى هذا أن المجتمع الإسلامي منذ نشأته قد أقر بأهمية المؤسسات التي تتبع من احتياجات المجتمع فاعترف بمؤسسة الوقف كما اعترف بديوان المظالم ومؤسسة الحسبة.

من هنا فان دور منظمات المجتمع المدني لا يتوقف عند مسألة قابلية مجتمعاتنا لها بقدر ما يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تقديرنا لأهمية مشاركة المجتمع برمته في تدبير شؤونه أي اعترافنا بمكانة ودور المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

ولان العمل الخيري في نهاية المطاف يهدف إلى خدمة الإنسان، فانه سيكون بالضرورة احد مكونات التنمية البشرية.

في هذا السياق يمكن إدراج التجربة القطرية في مجال العمل الخيري وكيفية استيعابه ضمن مقاربة مؤسسية تمثلها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

فهذه المؤسسة قد انبنت على رؤية أساسها توظيف وقفي يستثمر ريعه للتنمية البشرية في قطر ومحيطها الإقليمي، وذلك بتطوير فكرة الوقف مع الحفاظ على مدلول المصلحة التي تقوم عليها تلك المؤسسة وإعطائها بعدا عصريا يقوم على جلب الخبرات الدولية وبناء شراكات إستراتيجية متعددة الأقطاب معها لخلق نماذج التميز في البرامج التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع تقدم خدمات ذات مستوى رفيع لكل من يريد ان يستفيد منها ايا كان دينه او جنسيته.

فيصبح الوقف بهذا المعني جسرا للتقارب كما يغدو أيضا عملا منتجا بالمفهوم الواسع للتنمية المستدامة.

فعلى أرض الواقع تحرص المؤسسة ضمن وظيفتها التربوية على تأهيل الطلبة وفق معايير دولية للجودة، فإن عملها يتجاوز تقديم الخدمة وهي هنا التعليم، إلى وضع البرامج النوعية التي تتحكم في المخرجات وتؤمن للطلبة أفضل الفرص التي تؤهلهم لولوج سوق العمل وفي نفس الوقت ليكونوا عاملا من عوامل التنمية.

ففي هذه الحالة يكون الاستثمار الوقفي المتمثل في إنشاء مركز تعليمي ما، قد استلهم النموذج من مبادرات قائمة في تراثنا كتأسيس جامعتي القرويين بفاس أو الأزهر بالقاهرة، وأذكر هنا بأن القرويين قد أنشئت بوقف من فاطمة الفهرية مما يؤكد أن فكرة الوقف متأصلة في ثقافة الفرد في الجزيرة العربية .

لكن في نفس الوقت فان ذلك الاستثمار الوقي في مؤسسة قطر قد اعتمد بناء شراكات مع جامعات عالمية مرموقة وذلك تحقيقا للجودة وفق معايير ومتطلبات السوق العالمية في مجال الموارد البشرية ، أي أن المبادرة حرصت على الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وما ينطبق على الوظيفة التربوية للمؤسسة يهم أيضا وظيفتي البحث العلمي وتنمية المجتمع. ففي مجال البحث تم وقف بئر للبتروول وتخصيص ريعه لتمويل المشاريع البحثية. أما بالنسبة للشأن الاجتماعي، فنظرا لأن الوضع الاقتصادي لقطر يسمح بتوفير أغلب الاحتياجات الأساسية للمواطن والمقيم، فان البعد الدولي للعمل الخيري لمؤسسة قطر يبدو أكثر وضوحا وتأثيرا وأستشهد هنا بمبادرة "أيادي الخير نحو آسيا" التي ستعطي للعمل الخيري بعدا كونيا يحقق انخراط قطر في مبادرات التنمية الإنسانية على الصعيد الدولي.

طبعا في مثل هذه المشاريع، لابد من توافر شروط موضوعية، بدونها لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

و أعتقد أن في مقدمة تلك الشروط توافر الإرادة السياسية لتحقيق التنمية والارتقاء بمستوى المواطن ودور المؤسسات في ذلك، مع تمكين تلك المؤسسات من الاستقلالية في اتخاذ القرار. فإذن لابد من وجود مناخ سياسي واجتماعي يسمح بنجاح مثل هذه المبادرة ويعطيها فرص التفتح والانطلاق حتى تكون فعلا نموذجا للعمل الخيري وللوقف المنتج ، وبالتالي اقدارها على الارتقاء بالوعي السياسي لدى الإنسان.

فالانخراط في عملية التنمية البشرية يقتضي تعزيز المبادرات الفردية وتمكينها من الحد الأقصى من الاستقلالية والشفافية، مما سيرسخ قيم المجتمع المدني كالمسؤولية والمبادرة والتطوع .

وهذا بالذات ما حدا بدولة قطر إلى دعم مبادرة (مؤسسة المستقبل) لأنها تعزز دور منظمات المجتمع المدني بما تقدمه لها من دعم متعدد الأوجه مما يسمح بتمكين تلك المنظمات المشاركة الفاعلة في بناء مجتمعاتها .

حضرات السيدات والسادة ،،،،،،،،

لقد حاولت أن أبين أن العمل الخيري متى وظف التوظيف المناسب سيأتى له أن يساعد على مد الجسور بين أفراد المجتمع الواحد وكذلك بين شعوب هذا الكون.

كما حرصت أيضا على أن أضع العمل الخيري ضمن مقاربة شاملة للتنمية وهذا يعني أن ذلك العمل بحكم هذا الاختيار قد انتقل من المستوى الفردي إلى المستوى المؤسسي.

فبناء الإنسان وتعزيز التفاهم وترسيخ الثقة بين الأفراد والانفتاح على قضايا المجتمع والانخراط فيها هي نقط التقاء أساسية بيننا.

نحن في زمن أصبح فيه تدبير الشأن العام مسؤولية جماعية، ومن هنا أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات التي يجب أن تلقى الدعم من كافة

المنظمات التي تعزز العمل الخيري بغرض التنمية الإنسانية، وهذا ما يجب أن يظل دوما هدفنا الاستراتيجي.

وشكرا لاهتمامكم ،،،،،